

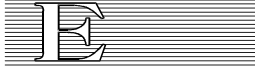


مفوضية الاتحاد الأفريقي

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الثالثة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



الاجتماعات السنوية المشتركة الثالثة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية

Distr.: GENERAL
E/ECA/CM/43/4
AU/CAMEF/MIN//Res (V)
Date: 8 April 2010

Arabic
Original: English

ليلونغوي، ملاوي
29 و30 آذار/مارس 2010

البيان الوزاري

1 - نحن وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المجتمعين في ليلونغوي، ملاوي، يومي 29 و30 آذار/مارس 2010 في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

2 - نقر بأن موضوع المؤتمر المشترك الثالث - تعزيز نمو مستدام وبمعدلات عالية من أجل خفض البطالة والفقير - موضوع مناسب وجيد التوقيت، خاصة فيما يتعلق بتكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية؛

3 - ونلاحظ أنه وبعد مرور عشر سنوات على اعتماد إعلان الألفية، لا يزال التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا متفاوتاً. ونحيط علماً بارتياح بالتقدم المحرز في تحقيق بعض الغايات، خاصة في مجالات ما في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وتحصين الأطفال، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والتكافؤ بين الجنسين. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقدم المحدود المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة والحد من الفقر والجوع؛

4 - ونعترف بأنه بدون اتخاذ تدابير قوية على صعيد السياسات العامة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وخفض معدلات البطالة، لن يتسنى للقارة تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. ونؤيد الموقف الأفريقي الموحد باعتباره إسهامنا في الاجتماع العام رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المزمع عقده في أيلول/سبتمبر 2010. بالإضافة إلى ذلك، نعتز بأهمية اتخاذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية تتصل بالحماية الاجتماعية للتصدي لآثار الأزمات العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة.

تعزيز نمو مستدام وبمعدلات عالية من أجل خفض البطالة والفقير

5 - نشير إلى أنه على الرغم من الأداء الإنمائي الملحوظ للقارة قبل اندلاع الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة، فقد ظلت معدلات النمو في العديد من البلدان الأفريقية دون المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونشير أيضاً إلى أن هذا النمو لم يصاحبه خفض مماثل لمستويات الفقر بما أنه لم يُستحدث القدر الكافي من فرص العمل اللائق؛ ومن ثم، فإننا نؤكد على الحاجة إلى تعزيز نمو واسع النطاق من خلال تنمية زراعية تتمحور حول سلاسل القيمة المتكاملة إقليمياً للسلع الأساسية الغذائية والزراعية الإستراتيجية؛

6 - ونشير أيضاً إلى الارتفاع غير المتناسب في معدلات البطالة بين الشباب وتأثير الصدمات الخارجية على الفئات الضعيفة - نساء، وشباب، ومسنين وفقراء ريفيين - حيث إن العديد من بلداننا يفتقر إلى شبكات وآليات فعالة للأمان الاجتماعي لحماية هذه الفئات. ونشدد، بالتالي، على أهمية اتخاذ تدابير خاصة بالعمالة والحماية لصالح هذه الفئات. ونشدد أيضاً، بوجه خاص، على الحاجة إلى تعزيز عمالة الشباب والمساواة بين الجنسين في سوق العمل كوسيلتين لتعزيز النمو طويل الأجل والاستقرار السياسي؛

7 - ونشير كذلك إلى أن التحدي الذي نواجهه حالياً يتمثل في معرفة الكيفية التي يمكننا بها إعادة إطلاق النمو والإسراع به والحفاظ عليه وكفالة أن يستحدث هذا النمو فرص عمل لائقة بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض كبير لحدّة الفقر في أنحاء القارة. ولذلك فإننا نقر بأنه على الرغم من أن الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية تشكل تهديداً خطيراً للتنمية في أفريقيا، فهي توفر في الوقت ذاته فرصة يجب علينا اغتنامها لإعادة تقييم الطريقة التي اتبعناها حتى الآن بغية تحقيق تنويع اقتصادي وتحول هيكل حقيقيين في أفريقيا؛

8 - وفي الوقت الذي نقر فيه بأن هناك طرقاً كثيرة للحد من الفقر، نؤكد أن الطريقة المستدامة المثلى هي استحداث فرص العمل اللائق. فالنمو هو مفتاح الحد من الفقر والعمالة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يترجم النمو إلى خفض لمعدلات الفقر. ومن ثم، نشدد على أهمية الدعوة إلى بذل الجهود الكفيلة بتقوية الصلات بين النمو والعمالة والقضاء على الفقر؛

9 - وسوف نقوم بإعداد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية تتواءم مع الواقع المحدد لبلداننا بهدف التصدي لمفارقة النمو غير المصحوب باستحداث فرص للعمل واستمرار الفقر، وذلك من خلال إطلاق محركات النمو المستدام بمستويات عالية المصحوب بفرص للعمل لتعزيز التنوع؛ وإيلاء اهتمام لعوامل دفع النمو، خاصة رأس المال البشري ورأس المال المادي والتكنولوجيا والمعرفة والابتكار؛ وتعزيز العناصر التمكينية للنمو، بما في ذلك الحوكمة الرشيدة والمؤسسات القوية وتطوير الهياكل الأساسية وإتباع سياسيات سليمة. وسوف نعمل على تعزيز العمالة من خلال التخطيط والتركيز على العمالة وجعلها الشاغل الرئيسي لنا وأيضاً من خلال التعلم من التجارب الناجحة لدى البلدان الأفريقية وغير الأفريقية وبناء شراكات إستراتيجية لدعم استراتيجياتنا الإنمائية؛

10 - ونشدد على الدور المهم لاستثمار وتنمية القطاع الخاص في بلوغ مستويات عالية من النمو المستدام والعمالة اللائقة؛ ومن ثم، نشدد على الحاجة إلى انتهاج سياسات تعزز استثمارات القطاع الخاص، لاسيما في الزراعة والتصنيع الزراعي والأعمال التجارية الزراعية ذات القيمة المضافة والصناعات التحويلية القائمة على كثافة اليد العاملة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأنشطة الخدمات. ونؤكد مجدداً أيضاً على الحاجة إلى الاستمرار في تعزيز بيئة مواتية للأعمال الحرة والحفاظ عليها لفائدة الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

11 - نقر بالحاجة إلى إيلاء عناية خاصة للتمويل الإنمائي ولتنويع مصادر التمويل الإنمائي وتكثيف جهودنا لتعبئة الموارد المحلية. ونلتزم بالسعي إلى استنباط سبل مبتكرة وأكثر فعالية للنهوض بالمدخرات الخاصة وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية وتحسين إدارة الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية وتعزيز استغلال أثر التحويلات على التنمية. ونؤكد التزامنا بوضع وإنفاذ نظام ضريبي عادل ومنصف إلى جانب لوائح ونظم مالية فعالة.

12 - ونلاحظ أهمية التخطيط الإنمائي وحاجة بلداننا لإتباع وتنفيذ خطط متماسكة وجيدة التصميم لتعزيز التحول الاقتصادي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا الصدد نشيد بالجهود التي بذلت لتصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي باعتباره مؤسسة أفريقية رائدة في مجال تطوير

القدرات لفائدة الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي. ونطلب من المعهد أن يواصل دعمه للبلدان الأفريقية بغية تعزيز القدرات في مجال التخطيط الإنمائي.

13 - ونرحب أيضاً بالجهود المبذولة حالياً لمواءمة أنشطة بناء القدرات التي يقوم بها المعهد مع برامج الشعب الفنية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن نفس المنطلق نهيب بالمعهد أن يدمج في صلب إستراتيجيته الخاصة بتصميم وتنفيذ البرامج مسألة توطيد علاقات التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر هيئات الاتحاد الأفريقي.

14 - ونقر بأهمية تنمية رأس المال البشري وإصلاح سوق العمل لتحفيز الاستثمار الذي يتطلب كثافة اليد العاملة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تحسين التنسيق ومواءمة السياسات عبر الوزارات والإدارات لضمان أن تخرّج النظم التعليمية قوى عاملة مزودة بالمهارات المطلوبة لسوق العمل؛

15 - وأخيراً، نعتزف بأن عدم تنفيذ السياسات والالتزامات القائمة قد أعاق التقدم نحو تحقيق التحول الاقتصادي الحقيقي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر في العديد من اقتصاداتنا؛ ومن ثم، نلتزم بالتنفيذ الفعال لخطط العمل المتفق عليها آخذين العوامل المساعدة الآتية في الاعتبار:

(أ) **تحقيق رؤية أفريقيا التي تنعم بالأمن الغذائي** من خلال الاعتراف بالدور الرئيسي للزراعة في تعزيز النمو المستدام والعريض القاعدة وتخفيض معدلات البطالة. وعليه نلتزم بتحقيق رؤية أفريقيا التي تنعم بالأمن الغذائي في فترة خمس سنوات، وخاصة بإتباع سياسات واستراتيجيات توفر حوافز للمزارعين (ولاسيما أصحاب الحيازات الصغيرة) والتصنيع الزراعي والأعمال الزراعية لتمكينها من الاستجابة للطلب المتزايد على الغذاء في الأسواق المحلية والعالمية. وملتزم بتسريع تنفيذ قرارات مؤتمر قمة مابوتو. وندعو الجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى مواءمة سياساتها واستراتيجياتها واستثماراتها لتيسير وتعزيز التجارة الإقليمية في الأغذية والزراعة؛

(ب) **دعم البلدان الأفريقية الأقل نمواً** والبلدان الأفريقية الخارجة من نزاعات من خلال التصدي للتحديات الخاصة بها والمتصلة بالحد من البطالة والحاجة إلى بناء القدرات ودعم السياسات، ونؤيد نتائج اجتماع الاستعراض الإقليمي بشأن برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان الأفريقية نمواً، المعقود في أديس أبابا في شهر آذار/ مارس 2010، للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً المزمع عقده في تركيا في عام 2011؛ نحث البلدان الأفريقية الأقل نمواً على البقاء منخرطة تماماً في العملية التحضيرية للمؤتمر. وندعو إلى شراكة عالمية متجددة ومعززة من أجل تنمية أقل البلدان نمواً.

(ج) **التعجيل بالتكامل الإقليمي** كإستراتيجية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة عن طريق إدماج التكامل الإقليمي في برامجنا الوطنية بما يشمل تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية

الإقليمية في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وبرنامج الاتحاد الأفريقي للحد الأدنى من التكامل وسنكتف أيضاً جهودنا لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية عن طريق إزالة جميع الحواجز أمام التجارة، فضلاً عن الاحتياجات الخاصة لبلداننا غير الساحلية الخمسة عشر ونثني على جهود؛. ونثني على جهود الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في تنفيذ خطة التكامل القاري، لاسيما قرار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا إنشاء منطقة تجارة حرة ثلاثية، وندعو الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى أن تحذو حذوها؛

(د) **التصدي لتأثير تغير المناخ** من خلال إدماج تغير المناخ في استراتيجياتنا الخاصة بالنمو والعمالة وتخفيف حدة الفقر، ونحث شركاءنا الإنمائيين على تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات لتمكين البلدان الأفريقية من التصدي لتحديات تغير المناخ، لاسيما استحداث استراتيجيات تكيف فعالة باعتبارها أولوية من الأولويات، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات الملائمة للتخفيف من آثاره؛

(هـ) **الاهتمام بتنمية الإحصاءات** لدعم صياغة وتنفيذ ورصد خطط واستراتيجيات التنمية إلى جانب رصد نتائج التنمية والتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف النيباد، نهيب مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي تكثيف جهودها المشتركة في دعم تطوير القدرات الإحصائية في مختلف ربوع القارة؛ نثني على البلدان التي وقعت الميثاق الأفريقي للإحصاء وصادقت عليه، وندعو البلدان الباقية أن تفعل ذلك؛

(و) **مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة** من خلال معالجة مدى وحجم التدفقات المالية غير المشروعة من وإلى أفريقيا وأثرها على عملية التنمية وندعو البلدان المتلقية إلى اتخاذ تدابير رقابية وتنظيمية فعالة للتصدي لهذه المشكلة. ونلتزم بتنفيذ تدابير اقتصادية وإدارية لكبح جماح التدفقات غير المشروعة. ونطلب أيضاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي القيام بالمزيد من العمل التحليلي في هذا الموضوع وإعداد بيان كي ينظر فيه الاجتماع الوزاري القادم.

(ز) **إنشاء المؤسسات المالية لعموم أفريقيا:** وهي بالتحديد المصرف الأفريقي للاستثمار، والمصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي. كما نلاحظ أن جميع الصكوك القانونية (البروتوكول، والنظام الأساسي والمرفقات التي تحدد توزيع رأس المال وحقوق التصويت)، لتدشين المصرف الأفريقي للاستثمار قد تم اعتمادها من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، ونعترف بالحاجة إلى أن تبادر بلداننا إلى التوقيع والمصادقة على هذه الصكوك على الفور. كما ندعو الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى تقديم الدعم اللازم للجان التوجيه المسؤولة عن إنشاء المؤسسات الأخرى.

(ح) **الاستفادة من دعم الشركاء الرئيسيين لأفريقيا** ولاسيما منظومة الأمم المتحدة من خلال آلية التنسيق الإقليمية لديها في دعم الجهود الإنمائية لأفريقيا. وندعو إلى دعم آلية التنسيق الإقليمية وإقامة روابط رسمية بينها وبين الجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال إنشاء آليات تنسيق دون إقليمية؛

(ط) **تعبئة المزيد من الدعم من الدول الأفريقية الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين** للنهوض بدور معهد التنمية والتخطيط الاقتصادي بعد تصحيح مساره في بناء وتجديد القدرات في مجال الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي في وقت أصبح فيه التخطيط الإنمائي يحتل موقعا محوريا في استراتيجيات حكوماتنا للتغلب على الفقر والتعجيل بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

شكر وتقدير

16 - نتوجه بالشكر لحكومة ملاوي لاستضافتها المؤتمر ولما قدمته لنا من تسهيلات ممتازة، كما نتوجه بالشكر إلى شعب ملاوي على ما أحاطنا به من كرم وحسن وفادة. ولا يفوتنا أن نوجه شكرنا الخاص لفخامة الرئيس بينغو واموتاريكا لتشريفه المؤتمر بالحضور، والأونرابل كين كاندودو، وزير مالية ملاوي لحنكته في إدارة المؤتمر؛

17 - وفي الختام، نعرب عن امتناننا لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لنجاحهما في عقد الاجتماعات السنوية المشتركة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.